الذاكرة والتاريخ

الشـــــــيخ عز الدين القسام.. بواكير الثـــــورة وأوائـــــل رموزها

الشيخ عز الدين القسام.. بواكير الثـــورة وأوائـــــل رموزها[1]

عـــوني فارس

تـُمثـّـل شخصية الشيخ عز الدين القسام وتجربته في المقاومة نموذجاً مثالياً لسيـــــرة أوائل المقاومين للمشروع الاستعماري الاستيطاني في فلسطين، فهو طلائعيٌّ نذر حياته لمقارعـــة العدو الغازي، وقدم إجابةً مبكـّـرةً على سؤال الواجب في لحظة تاريخية مفصلية سيدت فيها أوروبا نفسها على شعوبنا وأرضنا، ولم يكن تحركه لنصرة إخوانه في ليبيا ضد الغزاة الإيطاليين، ومساندته للعثمانيين في الحرب العالمية الأولى، ونفرته ضد الفرنســـــيين في سوريا، وتجربته القتالية في فلسطين ضد بريطانيا والمشروع الصهيوني إلا تعبيراً عن انخراطه في مشروع ثوري مضاد يحمل الأمل بالتغيير ويبشر بعمل دؤوب للوصول للحظة مغايرة عنوانها الخلاص والتحرر والاستقلال.

القسام.. سيرة أزهري معمّـم

ولد الشيخ محمد عز الدين القسام في مدينة جبلة في محافظة اللاذقـــــية عام 1883، لأسرة سورية متدينة. كان والده عبد القادر شيخاً للطريقة القادرية ومدرّساً في مدرستها الإسلامية. أمـّا هو فدرس في الكـُتاب، وفي زاوية الإمام الغزالي، والتحق بحلقة الشيخ البيروتي سالـــم طبـّارة، ثمّ أصبح طالباً في الأزهر أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، فـــي وقتٍ كانت مصر تعيش صراعاً ثقافياً بين الثقافية الغربية الوافدة والثقافة العربية الإســـــلامية الأصيلة، ومن المؤكد أن القسام اطلع على صور من هذا الصراع، وربما استمع إلى الشـــيخ محمد عبده، والتقى الشيخ رشيد رضا، قبل أن يحصل على شهادة الأهلية عام 1906، ويقرّر العودة إلى جبلة.

حمل القسام معه من مصر فكراً إسلامياً إحيائياً، انعكس على عمله إماماً لمسجد إبراهيـم بن أدهم، وخطيباً في مسجد المنصوري، ومعلماً في المدرسة الإسلامية، فكان أن أدخـــل دراسة القرآن والتفسير والفقه لمنهاج المدرسة، وبدأ حملةً دعويةً بين الناس ينادي فيها بالفضيلـــة والأعمال الصالحة، ثمّ إنه غادر جبلة إلى حيفا في فلسطين، أو سوريا الجنوبية كما كان يطلـــق عليها أهل منطقتنا قبل أن يفصلها المستعمر عن محيطها، وهناك عمل مدرّساً فـــي مدرسة البرج الثانوية التابعة للجمعية الإسلامية بين عامي (1920-1924)، وأماماً لمسجد الاستقـــلال عام 1925، ومأذوناً شرعياً في حيفا ومحيطها عام 1930.

[1] هناك العديد من الكتب والدراسات والأبحاث التي تناولت سيرة الشيخ عز الدين القسام، منها كتاب لعبد الستار قاسم، وكتاب لسميح جمودة، ودراسات متفرقة لكل من عبد القادر ياسين، وعلي حسين خلف، وبشير نافع. ويمكن لمن أراد المـــزيد من التفاصيل والتحليل العودة إليها أو لغيرها.

البيروتي سالم طبّارة، ثمّ أصبح طالبا في الأزهر أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، في وقتٍ كانت مصر تعيش صراعاً ثقافياً بين الثقافية الغربية الوافدة والثقافة العربية الإسلامية الأصيلة، ومن المؤكد أن القسام اطّلع على صور من هذا الصراع، وربما استمع إلى الشيخ محمد عبده، والتقى الشيخ رشيد رضا، قبل أن يحصل على شهادة الأهلية عام 1906، ويقرر العودة إلى جبلة.

حمل القسام معه من مصر فكراً إسلامياً إحيائياً، انعكس على عمله إماماً لمسجد إبراهيم بن أدهم، وخطيباً في مسجد المنصوري، ومعلماً في المدرسة الإسلامية، فكان أن أدخل دراسة القرآن والتفسير والفقه لمنهاج المدرسة، وبدأ حملةً دعويةً بين الناس ينادي فيها بالفضيلة والأعمال الصالحة، ثمّ إنّه غادر جبلة إلى حيفا في فلسطين، أو سوريا الجنوبية كما كان يطلق عليها أهل منطقتنا قبل أن يفصلها المستعمر عن محيطها، وهناك عمل مدرّساً في مدرسة البرج الثانوية التابعة للجمعية الإسلامية بين عامي (1920-1924)، وأماماً لمسجد الاستقلال عام 1925، ومأذوناً شرعياً في حيفا ومحيطها عام 1930.

سعى القسام من خلال موقعه لنشر الوعي الديني بين الناس، ونزع الخرافة والبدعة عن المعتقد والسلوك، وكتب بعض المقالات في الصحف، وقد صدر له كتاب بعنوان "النقد والبيان في دفع أوهام خيزران" اشترك في تأليفه مع كامل القصاب ونشره عام 1925، وهو عبارة عن رأي للمؤلفَيْن في مسألة فقهية تتعلق بالجنائز. ولا شك بأن نشاطه الدعوي وما تركه من مقالات بالإضافة إلى مؤلّفه هذا، وما رواه من سمعوا خطبه وجلسوا بين يديه، يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن الرجل لم يكن شيعياً كما توّهم البعض.

كان القسام ابناً لمجتمعه، وكانت العامة بحره الدافئ الذي حنا عليه ومنحه أفضل ما فيه، فكان يغوص فيه عميقاً، ويصطفي ما يشاء من الشباب المتوقد حماسةً وانفعالاً، وقد ساعده في ذلك طبيعة شخصيته وما شغله من وظائف، لكنّه لم يقصر معارفه على العامة أو النخبة الأزهرية، وإنما أقام صداقات مع بعض الشخصيات المؤثرة مثل رشيد الحاج إبراهيم وغيره من رجالات حيفا.

لقد ظهر من سيرته في حيفا أنّه كان مواكباً لعصره، وعارفاً بإمكانيات مجتمعه وحاجاته وتحولاته، وهذا ما يفسّر نشاطه المبكر في الجانبين النقابي والمؤسساتي، فنراه يشارك في تأسيس جمعية العمال العربية عام 1925، وفي إعداد نظامها الداخلي، وكتابة طلب الترخيص، وتقديمه للسلطات، وصياغة بيان إشهارها، كما أنّه شارك في تأسيس جمعية الشبان المسلمين عام 1928، واختير أول رئيس لها. ويلاحظُ محورية المسجد في حياته، فقد كان يعدّهُ المؤسسة المجتمعية الأم، وهو بنظره ليس للصلاة والاعتكاف وقراءة القرآن والاستماع للدروس الدينية فقط، بل هو كذلك منبرٌ إعلاميٌ تذاع فيه البيانات المهمة -كما في قراءته من على منبر الجمعة في المسجد بيان إشهار جمعية العمال العربية- وهو مؤسسة تعليمية، حيث افتتح فيه مدرسةً مسائيةً مجانيةً لمحو الأمية، وهو منطلقٌ للعمل

الثوري الفكري والميداني، حيث بث فيه تنظيراته الثورية، وتعرف على عناصر تنظيمه المقاوم، وعقد بعض اجتماعاته السرية، وناقش خياراته الاستراتيجية وتكتيكاته اليومية.

القسام.. انبثاق الخطاب الثوري التحرري في فلسطين

لابد ونحن نقرأ تجربة القسام في المقاومة في فلسطين، أن نستحضر مسألتين مهمتين تتعلقان بخلفيته الفكرية وتجربته العملية، فهو ابن الأزهر ونتاج مدرسته الفكرية، وهو كذلك صاحب تجربة عملية في مناجزة المحتل الفرنسي استمرت عاماً كاملاً ، حتى إنّ الفرنسيين حكموا عليه غيابياً بالإعدام.

لقد تميّز خطابه الثوري في مرحلة فلسطين بتصديره لمقولة تأسيسية مغايرة للسائد في ذلك الوقت، عرّف فيها الصراع في فلسطين، وحدّد الواجب تجاهه، وتميز تفاعله الميداني بأسبقيته في العمل على الأرض، فكان من البدريين حين اجترح خطةً عمليةً متكاملةَ الأركان، وترك إرثاً نضالياً ميدانياً أفنى فيه من عمره عشرة أعوامٍ متواصلةً .

كان القسام من أوائل من صدحوا بالعداء للمحتل البريطاني، واعتبار لندن العدو المركزي للعرب والمسلمين عموماً والفلسطينيين على وجه الخصوص، ومن أوائل من نادوا بالكفاح المسلح ضدها طريقاً مثلى لطردها من فلسطين، وقد أعلن معارضته الجذرية لنهج استرضائها ومفاوضتها، في لحظة كانت أغلب النخب السياسية تتبنى مسار الضغط الناعم عليها رجاء اقتناعها بالعدول عن وعد بلفور والموافقة على تحقيق مطالب العرب. كما كان من أوائل من نادوا بضرورة العمل المسلح لوقف الهجرة الصهيونية، ورغم أنّ دعوته بدت معزولةً عن توجهات التيارات السياسية الفلسطينية الرئيسة، إلا أنها أخذت بالاتساع، حتى تبنتها الحركة الوطنية بعد استشهاده وعبرت عن ذلك بشكل جلي أثناء الثورة الفلسطينية الكبرى بين عامي (1936-1939).

يحدد البعض تاريخ بدء القسام بالعمل المقاوم في فلسطين بعام 1925، حين شرع في تأسيس تنظيمٍ سريّ مسلحٍ انطلاقاً من حيفا، وتمكن من جذب عددٍ من العناصر، وصل تعدادهم، وفق بعض المصادر، إلى 200 عنصر، أغلبهم من رواد مسجد الاستقلال،وعمال مدينة حيفا، وأعضاء جمعية الشبان المسلمين، وفلاحي منطقة شمالي فلسطين، ونذكر منهم على سبيل المثال: خليل محمد عيسى (المزرعة الشرقية)، وفرحان السعدي(المزار)، ومصطفى علي الأحمد (صفورية)، وعطية أحمد عوض (بلد الشيخ)، ويوسف أبو درة (سيلة الحارثية)، وعبد الله زيباوي (الزير)، ومحمد الصالح حمد (سيلة الظهر)، وحسن البابر (برقين/ جنين)، وعطية أحمد المصري (مصر)، ومحمد أبو قاسم خلف (حلحول)، ونمر السعدي (غابة شفا عمرو).

ثمّ إنّ القسام أنشأ لجاناً سريةً للإمداد والتوعية والأمن والتدريب والاتصالات السياسية، وشرع في تدريب عناصر تنظيمه ليلاً في جبل الكرمل وفي المحاجر.

وقد استثمر النشاطات الرياضية والكشفية داخل جمعية الشبان المسلمين لهذا الغرض، وخلص التنظيم إلى تشكيل قيادة جماعية عام 1928 تكونت من القسام وأربعة آخرين هم: العبد قاسم، ومحمود زعرورة، ومحمد صالح حمد، وأبو إبراهيم الكبير.

القسام.. باكورة الفعل الثوري التحرري

أتم القسام ورجاله استعداداتهم، في وقت شهدت فيه فلسطين مجموعةً من الأحداث التي عجّلت في دفعهم للتحرك ميدانيًا ضد الاحتلال البريطاني والمشروع الصهيوني، خصوصاً ثورة البراق عام 1929 التي لا يُستبعد مشاركة بعض أفراد تنظيمه فيها. حصل التنظيم على فتوى مكتوبة من الشيخ بدر الدين التاج الحسني عام 1930 تجيز العمل المسلح ضد بريطانيا والمشروع الصهيوني، وشرع القسّاميون على إثرها بتنفيذ عددٍ من الهجمات، كان منها هجومهم على مستعمرة الياجور وقتلهم ثلاثة من الصهاينة في الخامس من نيسان/ إبريل عام 1931، وقد أعلن الاحتلال البريطاني عن مكافأة قدرها أربعمئة جنيه لمن يدلي بمعلومات تؤدي إلى معرفة الفاعلين، ثمّ هجومهم على مستوطنة نهلال بعد يومين وأصابتهم للمستوطن موشي فليبتس، وهجومهم على مستعمرة بلفوريا وقتلهم للمستوطن يوسف بورنشتيان في السادس عشر من كانون الثاني/ يناير عام 1932، ثم قتلهم للمستوطن شموئيل جوترمان في مستعمرة كفار هاسيديم في الخامس من آذار/ مارس من العام نفسه، وهجومهم على مستعمرة كفار يحزكئيل وأصابتهم لاثنين من المستوطنين في الثلاثين من نيسان/ إبريل عام 1932، وهجومهم على مستعمرة نهلال مرةً أخرى في الثاني عشر من كانون أول/ ديسمبر عام 1932، وقتلهم المستوطنيْن يوسف يعقوبي وابنه داود، وقد أعلنت بريطانيا بعد هذا الهجوم عن جائزة مالية بقيمة خمسمئة جنيه لمن يدلي بمعلومات عن الفاعلين.

ثمّ توقفت الهجمات بعد اكتشاف البريطانيين بعض أفراد التنظيم، وقيامهم بإعدام القسامي مصطفى الأحمد والحكم على زميله أحمد الغلاييني بخمسة عشر عاماً.
لكنّ القسام وإخوانه أعادوا الكرّة من جديد عام 1935، خصوصاً بعد تعاظم الهجرة الصهيونية إلى فلسطين، واستمرار الصهاينة في تهريب السلاح وتخزينه، وتصاعد الغضب الشعبي على الصهاينة وبريطانيا وسياساتها، وحالة الانقسام التي أصابت الحركة الوطنية، وكان لابد من تعزيز قدرات أفراد التنظيم، لذا تم إرسال القسامي حسن الباير إلى تركيا لجلب ضابط تركي متمرس للمشاركة في تدريب عناصر التنظيم، وقد عيّنه القسام مرشدًا للتنظيم، ومنحه راتباً شهرياً.

الصعود إلى الثورة

انطلق القسام مع مجموعة من أتباعه (20-25 عنصرًا)، نحو قرى جنين في تشرين أول/ أكتوبر عام 1935، في خطوة جريئة هدفها إعلان الثورة، وكان ذلك في مرحلة مفصلية وصلت فيها

أجواء التوتر بفلسطين إلى الذروة، خصوصًا بعد اكتشاف شحنة من الأسلحة تابعة للصهاينة في ميناء يافا.

اتجهت مجموعة القسام نحو جبل فقوعة، ثم انقسمت إلى مجموعتين قاد إحداها القسام نحو أحراش يعبد، وهناك اصطدم بالقوات البريطانية في العشرين من تشرين ثاني/ نوفمبر عام 1935، وخاض معركة استمرت لساعات، ارتقى على إثرها شهيداً مع اثنين من مجموعته هما يوسف الزيباوي، وعطيفة المصري، وقد وُجد مع كل واحد منهم نسخة من القرآن، ووجد مع الشيخ القسام دعاء مكتوب وضعه في عمامته.

وكان لاستشهاد الشيخ أثره الكبير في فلسطين ومحيطها، ظهر ذلك بوضوح في المشاركة الجماهيرية الواسعة في جنازته، وفي خطابات التأبين، وفي الأشعار والمقالات التي نشرت في الصحف وتناقلها الناس. لكنّ الأثر الأعمق والأوسع جاء بعد أشهر قليلة، حين اندلعت الثورة الفلسطينية الكبرى[٢] التي استمرت مشتعلةً ثلاث سنوات طويلات، وصفع فيها الفلسطينيون بريطانيا على وجهها، وكان لكوادر التنظيم القسامي دور مركزي في قيادة أحداثها الميدانية حتى نهايتها عام 1939. كما ظلّ ما تبقى من القساميين على درب القسام، وكان لهم دورهم في الدفاع عن المدن والبلدات الفلسطينية أثناء أحداث النكبة.

خاتمة

كانت شخصية الشيخ القسام آسرةً ، خصوصًا وأنّه الشيخ الأزهري المعمم، والداعية المصلح، والخطيب المفوه، والنقابي النشيط. وكانت سيرته في المقاومة المسلحة جزءاً من ردة فعل عامة على الغرب وسياساته الاستعمارية في منطقتنا. أمّا على المستوى الفلسطيني، فقد ألهمت الأجيال اللاحقة التي احتفت بشخصيته وثورته منذ استشهاده شعراً ونثراً ورسماً وعملاً درامياً، وفي ذروة ذلك فعلاً مقاوماً، حتى يومنا هذا. ويكفي أن نشير أخيرًا إلى قيام إحدى حركات المقاومة المركزية بتسمية جناحها العسكري باسمه بعد 56 عاماً على استشهاده.

رحم الله القسام وأسكنه الفردوس الأعلى من الجنّة.

٢ 3F1MxSt (الثورة الفلسطينية الكبرى، عندما صفع الفلسطينيون بريطانيا على وجهها)

تشير الدراسة إلى أنّ هذه المشكلات البنيوية، ومع تعزّز حضور اليمين الصهيوني الجديد، الأقل اهتماماً بالمظاهر الديمقراطية، تعزّزت في السنوات الأخيرة، ما أفرز العديد من التمظهرات التي تعني المزيد من التراجع في الديمقراطية الإسرائيلية غير الكافية، ومن أهمّ هذه التمظهرات:

- التشريعات اللاديمقراطية: كقانون القومية، وقانون منع الأذان، وقانون الولاء في الثقافة.
- تراجع حريّة الإعلام: ومن أبرز الأمثلة عليها سيادة تكتيك "خذ وأعطِ" الذي استخدمه نتنياهو مع شركة "yes"، وصحيفة يديعوت أحرنوت، والذي يقوم على منح هذه الوسائل الإعلامية امتيازات ما، مقابل تغطية إيجابية لنتنياهو وحكومته.
- إضعاف القضاء، وشيوع لغة عدائية ضدّه لدى اليمين وأنصاره.
- زيادة مستوى الفساد: كقضايا الفساد المتعددة التي تلاحق نتنياهو، وقضايا الرشى المتعلقة بكبار قيادات حزب "إسرائيل بيتنا"، وقضايا فساد أخرى لكبار ضباط الشرطة.

تخلص الدراسة إلى أنّ التراجع الحاصل في المظاهر الديمقراطية الإسرائيلية يرجحُ تزايده، غير أنّ هذا لن يؤدي إلى تراجع الدعم الأمريكي لـ "إسرائيل" لأنّ الدعم، وإن تغطّى بدعاوى الديمقراطية والحرية، فإنّه في حقيقته قائم على تحقيق مصالح استعمارية.

الدراسة الخامسة: الليبرالية الجديدة للاقتصاد واحتجاجات 2011 في "إسرائيل"

شهد العام 2011 احتجاجاتٍ شعبيةً في "إسرائيل" كان قوامها الرئيسي من أبناء الطبقة الوسطى المطالِبين بالعدالة الاجتماعية، والرافضين للمسار الاقتصادي النيوليبرالي الذي تنتهجه دولتهم.

توضح الدراسة أنه ورغم كون "إسرائيل" دولةً قامت على أكتاف قوىً اشتراكية في بدايتها، إلا أنّ صعود اليمين العلماني المتبني لسياسات اقتصادية ليبرالية منذ منتصف السبعينيات، ثمّ تعزز سياساته الاقتصادية بعد "الانقلاب الليبرالي" في 1983،و"خطة إنعاش الاقتصاد" في 2003، والتي تبنت توجهات اقتصاد السوق الحر إلى آخره، أدّى إل تكرّس النظام الاقتصادي في "إسرائيل" بوصفه نظاماً اقتصادياًليبرالياً، قائما على أقل قدر من تدخّل الدولة، ومنح الحريّة للسوق.

ترى الدراسة، استناداً إلى الكثير من المعطيات والأرقام، أن هذه السياسة الاقتصادية أسفرت عن تضرر الطبقتين الوسطى والفقيرة، وتكدّس الأموال في يد الطبقات الأكثر ثراءً، وزيادة معدلات الفقر، وانخفاض مستويات الإنفاق الحكومي على الرفاه الاجتماعي، وزيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء. ما يعني في آخر الأمر تضرّر منظومة العدالة الاجتماعية في "إسرائيل".

انطلقت احتجاجات 2011 المرتكزة إلى هذا الواقع، والمتأثرة بجوّ احتجاجيّ عام يسود المنطقة التي كانت تشهد حراكات الاحتجاج العربية، غير أنّ الدراسة ترى أنّ هذه الاحتجاجات، رغم اتّساعها مقارنةً بتاريخ الحركة الاحتجاجية في "إسرائيل،كانت محدودةً ، ثمّ لم تستطع أن تحدث تغييراً حقيقياً على مشهد السياسة الاقتصادي في "إسرائيل"، فعاد الليكود بقيادة نتنياهو إلى الحكم، واستمرّ في تطبيق سياساته الاقتصادية النيوليبرابية.

تشير الدراسة إلى عوامل كثيرةٍ منعت احتجاجات 2011 من النجاح، من أبرزها: علوّ صوت الأمن، فالأمن –الذي يستحوذ على نسبةٍ عاليةٍ من الإنفاق الحكومي كانَ حجةً لرفض فكرة الاحتجاج من حيث هي، بوصفها عملاً ضارّاً بأمن دولة تعلو فيها أصوات النيران، وتقاتل من أجل الحفاظ على حياة مواطنيها، أي أنّ الأمن في "إسرائيل" يستخدم ذريعةً لإضعاف قدرة المجتمع على التغيير، ومنعه قواه من الحراك؛ ويضاف إلى ذلك عاملٌ آخر هو غياب البديل السياسي الذي يمكن أن يتبنى مقولات مناقضة للتوجه الاقتصادي النيوليبرالي، مع انخراط كافة الأحزاب الإسرائيلية في هذا التوجه، إما إيماناً به، أو تقديماً لأولويات أخرى (كالأمن مرةً أخرى) عليه؛ ومن بين هذه العوامل كذلك التذرّع بضرورة الحفاظ على "الإجماع المجتمعي" الذي يمكن أن يُقال إنه "الإجماع اليهودي"، الذي "تضرّه" حركة الاحتجاج.

تمتلئ الدراسة بالأرقام والشواهد المهمّة التي تدعم توجهاتها، وتعطي صورةً جيدةً لجوانب مهمةٍ من الحياة الاقتصادية والاجتماعية في "إسرائيل"، ما يمنحها أهميةً إضافيةً غير متعلقةٍ بموضوعها حصراً، بل بمعرفة "إسرائيل" من منظور أشمل.

الدراسة السادسة: الثقافة والتغيير .. "مساهمة الثقافة في اندلاع الثورات العربية – مصر وتونس"

حاولت هذه الدراسة مقاربة الثورات العربية التي انطلقت في 2011 من زاوية مهمة، وهي مدى تأثير الجانب الثقافي في اندلاعها، ومدى إمكانيّة أن تتسّع الثقافة العربية والإسلامية الكلاسيكية لمقولة الثورة.

يرى الكاتب أنّ اندلاع الثورات مثّل تحدّياً لمقولات استشراقية وحداثية انطلقت من نمذجة المثال الغربي، ووصم الثقافة العربية والإسلامية بأنّها المسؤولة عن تخلّف المسلمين، ثقافة جبرية متواكلة مفتقرة إلى أدوات التغيير، بالإضافة إلى كونها ثقافة مفتقرة إلى التنوع،

والديناميكية وإمكانية التطوير. وعلى النقيض من هذه المقولات، بـــدت انطلاقة الثـــورات العربية ردًّا على هذه الدعاوى "التعميمية الساذجة".

تشير الدراسة، إلى أنّ أهمّ العوامل التي أدّت إلى اندلاع الثورتين في مصر وتونس، هي عـوامل غياب العدالة الاجتماعية، ورواج الفساد، وغيـــاب التوزيع العادل للثروة، والقضاء على الحياة السياسية، وقمع الحريات. هذه العوامل تشير إلى حضور الثقافي بوصفه عاملًا مؤسسا لاتساع الهوة بين النظامين المصري والتونسيّ وشعبيهما وقواهما السياسية والاجتماعية. فمـــع نزوع الأنظمة نحو تكريس ثقافة الاستبداد، من خلال سياسات التفريق بين معـــارضيها، ورفع فزاعة الإسلاميين في الداخل والخارج، وتعزيز قيم الخضوع، برَزَت في المقابلة ثقافة التغـــيير والنـّقد والمشاركة والإيجابية لدى شرائح واسعة، ليكون هذا الاشتباك بين الثقافتين ممهـداً للاشتباك الثوري التالي.

يوضح الكاتب في داسته أنّ مجموعةً من العوامل أدّت لانتشار ثقافة النقد والتغيير فـــي المجال العربي، وفي مصر وتونس تحديداً، وهي زيادة انتشار التعليم، وتوسّع وسائل الإعـــلام، والثورة المعلوماتية، التي أدّت إلى انتشار النقد بوصفه علامةً على الرفض ثمّ الرغبـــة فـــي التغيير، وساهمت في منح الثوار القادمين المعلومة الأساسية المتعلقة بحجم الضرر الذي يصيب الدولة بسبب هذه الأنظمة من جهة، وإمكانية التغيير وضرورته من جهة أخرى.

أوراق أخرى..

بالإضافة إلى الدراسات المحكّمة التي استغرقت جلّ الكتاب، فإنه عرض مجموعـةً من الأوراق البحثية والمقالات التي خطّها الكاتب الأسير، ومن أوراقه البحثية:

- "تجربة العزل في سجون الاحتلال": يروي فيها الكاتب تجربته الشخصية مع العزل بأنواعه المخـــتلفة: عزل التحقيق الذي مكث فيه 14 شهرًا، وعزل عقوبة الزنازين الـــذي مكث فيه لفترات متفاوتة وعلى مراحل متقطعة بسبـــب محاولة الهروب أو إدخـــال أجهزة خليوية إلى السجن أو غيرها من الفعاليات النضالية، وعزل العقوبة الطويل الذي أمضى فيه ما يقارب الثلاث سنوات بعد اتهام الاحتلال له بالمشاركة فـــي تنظيم خلية "شهداء من أجـــل الأسرى"، والعزل العام الذي مكث فيه قرابة 10 سنوات.

- "فرص تحـــرير الأسرى في ضوء قدرات المقاومة والتحديات الإسرائيلية الداخلية": يبيّن من خلالها الكاتب أنه ومـــع كون المقاومة تمتلك الجديّة الكاملة فـــي مشروع إطلاق سراح

الأسرى، فإن الظروف الراهنة على مستوى المقاومة ومستوى الاحتلال تجعل إتمام صفقة تبادل جديدة أمراً معقداً، مرجحاً أن صفقة من هذا القبيل بحاجة إلى أن تحقق المقاومة مكاسب جديدة في مواجهة أخرى مع الاحتلال.

- "أزمة المشروع الفلسطيني ورؤية وطنية للخروج منها": تتجلى أزمة المشروع الوطني حسب الورقة في فشل نضال الفلسطينيين في تحقيق أهدافهم، حتى المرحلية منها، واستمرار تدهور أوضاع السلطة السياسية والأمنية والاقتصادية، واستمرار الانقسام الذي بدأ فعلياً منذ أوسلو 1993، وسوى هذه الشواهد.

وتعزو الورقة هذا التراجع إلى عوامل داخلية: كالمنظومة الفكرية التي يقوم عليها الصراع وتحوله من فعل تحرري ضد مشروع كولنيالي إلى صراع بين قوميتين، والوسائل والبرامج النضالية، والمؤسسة القيادية للمشروع الفلسطيني؛ وأخرى خارجية: كطبيعة الاحتلال، والدعم الأمريكي والغربي له، والموقف الرسمي العربي المتراجع باستمرار.

وللخروج من هذه الأزمة يقترح الكاتب برنامجاً يرتكز إلى عدة نقاط منها: بناء الوحدة وإنهاء الانقسام من خلال إعادة بناء منظمة التحرير؛ والاتفاق على برنامج نضالي وطني مشترك قوامه تعزيز المقاومة الشعبية مع التأكيد على أن المقاومة بكافة أشكالها حق مشروع للشعب الفلسطيني، ووقف السلطة كافة أشكال التنسيق والتعاون الأمني مع الاحتلال؛ وضرورة إعادة الاعتبار للدور النضالي، لكافة أبناء الشعب الفلسطيني في كافة أماكنهم: الضفة وغزة والقدس و 48 والشتات.

وأخيراً

إن نظرة في كتاب "دراسات محررة" تترك انطباعاً مهماً وأساسياً لدى قارئه، وهو عمق حضور الوطني والعام لدى أسير أمضى ما يزيد عن ثلاثين عاماً في سجون الاحتلال. وبقدر ما يحضر العام يذوي الخاص، وتتراجع المعاناة الذاتية الفادحة؛ وليس ينبئ هذا عن شيء بمقدار ما ينبئ عن تراجع حظ النفس مع تضخم الشعور بالناس والقضية، وعن جلد وثبات لا ينكسر رغم تقادم الزمن وطول المحنة.